الاحتلال يحظر نشر ما يجري في القطاع.. وخروج 37 مستشفى عن الخدمة .. ورفض للأوامر العسكرية في إسرائيل

قطر: ضرورة تضافر الجهود لوصول المساعدات إلى غزة

فلسطينيون يحصلون على المساعدات الغذائية من وكالة «افاد» التركية (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: أكد رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن أمس استمرار جهود بلاده في إطار وساطتها المشتركة لإنهاء الحرب التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة.

ووفق بيان لوزارة الخارجية القطرية، شدد الشيخ محمد بن عبدالرحمن خلال استقباله مبعوث الحكومة الصينية الخاص للشرق الأوسط جاي جون في العاصمة الدوحة على ضرورة تضافر الجهود الإقليمية والدولية لضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وبشكل مستدام لمعالجة الأوضاع الإنسانية الكارثية في القطاع.

وأشار البيان إلى أنه جرى خلال اللقاء استعراض علاقات التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها ومناقشة آخر التطورات في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة بالإضافة إلى عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

من جهة اخرى، قال نائب رئيس جهاز الاستخبارات الاسرائيلية «الموساد» السابق لقناة الجزيرة، ان هناك رفضا للأوامر العسكرية في الجيش الاسرائيلي.

وأضاف ان إنهاء الحرب وإعادة الرهائن مصلحة لإسرائيل ولحماس.

وتابع: إسرائيل مضطرة لنزع سلاح حماس، وينبغي أن تقبل حماس ذلك باتفاق وليس بالقوة، مضيفا ان عرائض الاحتجاج تؤكد ضرورة إنهاء الحرب وإعادة الرهائن.

وفي الميدان، أفادت وسائل إعلام إسرائيلية بمقتل جندي وإصابة 7 آخرين على الأقل في «حدث أمني صعب» في قطاع غزة، مع سماع دوي انفجارات كبيرة ومتتالية.

وأضافت أن الحدث الأمني يتعلق بلواء المدفعية والفرقة 36.

وذكرت مواقع إسرائيلية أن الحدث الأمني في شمال قطاع غزة شمل عمليات قنص وإطلاق صاروخ مضاد للدروع على قوة إسرائيلية.

بدورها، قالت القناة 12 الإسرائيلية إن معارك ضارية دارت في شمال القطاع، وان سكان غلاف غزة يتحدثون عن تحركات واسعة لسلاح الجو.

كما أفادت المواقع الإسرائيلية ببدء المروحيات بنقل المصابين من غزة، بعد التبليغ عن حدث أمني صعب. وعادة تعني عبارة «حدث أمني صعب» تكبد جيش الاحتلال خسائر في عملية للمقاومة بقطاع غزة.

وذكر الإعلام الإسرائيلي أن الجيش نفذ قصفا جويا ومدفعيا واسعا في شمال قطاع غزة، وأن دوي انفجارات يسمع في منطقة النقب الغربي.

وقالت بلدية سديروت إن حوادث إطلاق النار والانفجارات وهدير الطائرات سببها استمرار نشاط الجيش في قطاع غزة، ولا توجد تعليمات خاصة نتيجة نشاط الجيش.

ونقلت مواقع إسرائيلية أن الشرطة أبلغت سكان سديروت بأنه لا خوف من عمليات خطف والتأهب سببه الخشية من قنص من داخل غزة.

وقالت عدة مواقع إسرائيلية، إن الرقابة العسكرية فرضت حظر نشر، مشددا على ما يجري في قطاع غزة.

وأسفرت غارات جوية إسرائيلية على قطاع غزة عن 36 قتيلا على الأقل أمس، من بينهم عائلة مكونة من ستة أفراد، وفق ما أفاد الدفاع المدني ومصادر استشفائية في القطاع الفلسطيني.

وأوضح الدفاع المدني الفلسطيني أن ستة أفراد من عائلة واحدة هم زوجان وأربعة من أطفالهما، لقوا حتفهم جراء غارة جوية دمرت منزلهم في شمال مدينة غزة.

وقتل خمسة أشخاص عندما استهدفت الخيام التي لجأوا إليها في مناطق مختلفة من القطاع، بحسب الدفاع المدني ومصادر استشفائية.

كذلك، قتل تسعة أشخاص وأصيب آخرون في غارة استهدفت مركزا سابقا للشرطة في منطقة جباليا في شمال القطاع، بحسب ما أفاد المستشفى الإندونيسي.

وقالت وزارة الصحة بغزة ان مستشفى الدرة للأطفال شرق مدينة غزة خرج عن الخدمة، بعد تعرضه لأضرار كبيرة بعد استهدافه قبل يومين. وأضافت ان 37 مستشفى في قطاع غزة خرجت عن الخدمة.

في الأثناء، أفادت مصادر فلسطينية بأن 91 مستوطنا اقتحموا المسجد الأقصى خلال فترة الاقتحامات الصباحية، وبالتزامن مع ذلك اقتحمت القوات الإسرائيلية عدة بلدات ومخيمات بالضفة، من بينها مخيم العروب جنوب بيت لحم، ومخيم بلاطة شرق نابلس.

وقال الهلال الأحمر الفلسطيني إن شخصين أصيبا بنيران الاحتلال خلال العدوان على مخيم بلاطة في نابلس.

إلى ذلك، ارتفعت حصيلة ضحايا العدوان الذي يشنه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 إلى 51355 شهيدا و117248 مصابا.

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) عن مصادر طبية القول إن الحصيلة تشمل 1978 شهيدا و5207 مصابين سقطوا منذ 18 مارس الماضي.

وقالت إن 50 شهيدا و152 مصابا وصلوا إلى مستشفيات قطاع غزة خلال 24 ساعة.

وأوضحت أن عددا من الشهداء ما زالوا تحت أنقاض المنازل والمنشآت المدمرة وفي الطرقات ولا تستطيع طواقم الإسعاف والطواقم المختصة الوصول إليهم بسبب قلة الإمكانات.

إسبانيا تلغي عقد تسلح مع شركة إسرائيلية

مدريد ـ أ.ف.ب: قررت الحكومة الإسبانية أمس إلغاء عقد أسلحة بقيمة 6,8 ملايين يورو من جانب واحد مع شركة إسرائيلية، بعدما تسبب في توترات كبيرة داخل الائتلاف اليساري الحاكم، حسب ما أفادت مصادر حكومية.

وقالت المصادر «قررت الوزارات المختصة إلغاء عقد شراء الذخيرة من جانب واحد مع شركة آي إم آي سيستمز الإسرائيلية».

وأضافت أن الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه رئيس الوزراء بيدرو سانشيز وحليفه ائتلاف «سومار» اليساري الراديكالي «ملتزمان بقوة القضية الفلسطينية».

وتابعت المصادر «لهذا السبب، منذ السابع من أكتوبر 2023، لم تشتر إسبانيا ولم تبع أسلحة لشركات إسرائيلية، ولن تفعل ذلك في المستقبل».

وسعت الحكومة الإسبانية إلى إيجاد حل تفاوضي لإلغاء العقد الذي أبرمته وزارة الداخلية بقيمة 6,8 ملايين يورو مع شركة «آي إم آي سيستمز» الإسرائيلية لشراء ذخيرة عيار 9 ملم لوحدات مختلفة من الحرس المدني.

لكن المحادثات مع الشركة فشلت، ما دفع الحكومة إلى إنهاء العقد من جانب واحد، بحسب المصادر الحكومية.

وجعلت الحكومة الإسبانية التي اعترفت بدولة فلسطين في مايو الماضي، دعم القضية الفلسطينية إحدى ركائز سياستها الخارجية، وعلاقاتها فاترة مع حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وأثار العقد تنديد «سومار» قائلا إنه «انتهاك صارخ» للتعهد بعدم تجارة الأسلحة مع إسرائيل، وطالب بإلغائه على الفور.

أنباء لبنانية

ناشط نيابي: تباطؤ الحزب في البتّ بملف السلاح يعرقل جهود الدولة

لبنان لـ «حماس»: منع أي تفاعل مع الحرب في غزة من أراضينا

رئيس مجلس النواب نبيه بري مترئسا الجلسة التشريعية (محمود الطويل)

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عز الدين:

أبلغ رئيس الجمهورية العماد جوزف عون قائد القوات الدولية في الجنوب «اليونيفيل» الجنرال ارولدو لازارو، خلال استقباله في قصر بعبدا مع وفد من «اليونيفيل»، أن الجيش اللبناني يواصل انتشاره في القرى والبلدات الجنوبية التي احتلتها إسرائيل، ويتولى تنظيفها من الألغام وإزالة كل المظاهر المسلحة فيها، رغم اتساع مساحة الأراضي الجنوبية وطبيعتها، الأمر الذي يأخذ وقتا.

وقال الرئيس عون ان استمرار الاحتلال الإسرائيلي للتلال الخمس يجب ان ينتهي بأسرع وقت ممكن لتأمين الاستقرار والأمن على طول الحدود الجنوبية، تمهيدا لاستكمال عودة الأهالي إلى قراهم.

وأكد رئيس الجمهورية «أن عملية تطويع العسكريين تنفيذا لقرار مجلس الوزراء مستمرة لتأمين 4500 عسكري سيتولون مع القوات الموجودة حاليا بسط الأمن في الجنوب وتطبيق القرار 1701 بالتعاون مع «اليونيفيل».

ولفت إلى أن أحد أهداف زياراته إلى الخارج توفير الدعم للجيش والقوات المسلحة اللبنانية. وقال «نحن نلقى تجاوبا نظرا للثقة التي توليها الدول الشقيقة والصديقة بالجيش اللبناني وبدوره على كل الأراضي اللبنانية».

وبخصوص الانتخابات البلدية والاختيارية، ستحصل في كل الجنوب يوم السبت 24 مايو المقبل، والتحضيرات جارية لتأمين مشاركة أبناء القرى التي دمرها الإسرائيليون والتي يتعذر عودة الأهالي اليها.

وكان الجنرال لازارو عرض مع الرئيس نتائج المحادثات التي أجراها خلال وجوده قبل أيام في مجلس الأمن لاسيما لجهة طلب الحكومة اللبنانية التمديد لـ«اليونيفيل» لولاية جديدة، مؤكدا المستوى العالي من التنسيق مع الجيش اللبناني المنتشر في الجنوب.

موضوع السلاح يتقدم على ما عداه، بحسب نائب ناشط على خط بعبدا (القصر الجمهوري) وعين التينة (مقر رئيس مجلس النواب) وعوكر (السفارة الأميركية) وحارة حريك (حزب الله). «إلا أن المشكلة في طريقة التفاوض مع الحزب لجهة الأشخاص المكلفين بالملف من خارج دائرة الرئيس نبيه بري».

وقال النائب المعني لـ«الأنباء»: «النوايا الرسمية صادقة ومرنة لجهة احتضان المكون اللبناني وتظليله بشرعية الدولة وإخراجه من مأزق حرج وضع نفسه فيه».

وتابع: «المفروض المزيد من الضغط على الحزب للتجاوب سريعا مع مطالب الجهات الدولية، وخصوصا تلك الصديقة للبنان، التي تجهد لدى الولايات المتحدة الأميركية للضغط على إسرائيل.. في حين أن تباطؤ الحزب في البت بهذا الملف يعرقل جهود الدولة ويضر في سعيها للحصول على دعم دولي على صعيدي إعادة الإعمار وتأهيل البنى الاقتصادية للبلاد».

وتناول النائب مطالبة البعض بالحد من صلاحيات المحافظ في بلدية بيروت، معتبرا «أنه لا يجوز استهداف الطائفة الأرثوذكسية من خلال التعرض لصلاحيات المحافظ، في وقت رئيس المجلس البلدي لبيروت ووزير الداخلية من طائفة معينة». وطالب «بتخصيص مقاعد مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، بحيث يفوز الأوائل من المرشحين من كل طائفة بحسب الكوتا المحددة».

في موضوع السلاح غير اللبناني، قالت مصادر متابعة لـ«الأنباء» إن ملف السلاح الفلسطيني يشهد تطورا في الاتصالات، مشيرة إلى أن معالجة هذا السلاح وخصوصا في المخيمات يجب أن تأتي في الأولوية، ومن الضروري أن تتقدم معالجته على أي سلاح لبناني أياً كان مصدره.

وقد تلقت حركة «حماس» رسالة واضحة من السلطة اللبنانية بأن أي تفاعل مع الحرب في غزة بالرد من لبنان، لن يكون مقبولا بأي شكل من الأشكال.

وكانت السلطة اللبنانية تلقت دعما سياسيا واقتصاديا على هامش المحادثات الجارية في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الولايات المتحدة، سواء من خلال الإشادة برئيسي الجمهورية والحكومة، أو من خلال التوقيع على قرض البنك الدولي، ووعود بمساهمات أخرى في مجالات مختلفة، في موقف يعبر عن الثقة بالنهج الذي تعتمده الدولة اللبنانية في عملية بسط سيادة الدولة والإصلاح.

فقد وقع وزير المال ياسين جابر اتفاق القرض بقيمة 250 مليون دولار مع صندوق النقد يخصص للكهرباء، إضافة إلى اتفاقات مبدئية على قروض أخرى في مجال المياه والزراعة والشأن الاجتماعي.

ويأتي هذا التقدم بموازاة خطوات إصلاحية ثابتة تقدم عليها الحكومة، ومنها فتح باب الترشح لمراكز الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء الذي كان مطلبا منذ أكثر من 20 عاما، وغيابه سبب هدرا بلغ عشرات المليارات من الدولارات، وكذلك اتخاذ خطوات إصلاحية ثابتة، وفقا للآلية التي اعتمدت بعيدا من المحاصصة والمحسوبيات.

في الأثناء، أقر مجلس النواب أمس مشروع القانون المتعلق بالسرية المصرفية بعد نقاش متشعب وطويل، رغم مناقشته في اللجان المشتركة على مدى نحو تسع ساعات الأسبوع الماضي وإقراره وشكلت إطالة النقاش محاولة لتعطيله.

وبعد التصويت عليه وإقراره بالمناداة، أعلن الرئيس نبيه بري موافقه 87 نائبا عليه، واعترض 13 وغالبهم من «التيار الوطني الحر» الذين سارعوا إلى الإعلان عن تأييد المشروع ولكن الاعتراض على ثلاث نقاط.

وأرجأ المجلس بحث زيادة مساهمة لبنان في صندوق النقد الدولي والبالغة 423 مليون دولار لمدة أسبوعين، نتيجة اعتراض نواب على مصادر التمويل.

وصدق المجلس القانون المتعلق بتعديل مواد في قانون النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي لجهة طبع أوراق نقدية من فئات كبيرة من الـ 500,000 وما فوق، مع المحافظة على حجم الكتلة النقدية في السوق لتجنب أي تضخم.

في الشأن البلدي، اقفل باب الترشيح لأولى جولات الانتخابات البلدية والاختيارية في محافظة جبل لبنان المقررة في 4 مايو المقبل. ولوحظت اندفاعة من حزب «القوات اللبنانية» للمواجهة في مدن كبرى عدة بالتحالف مع أحزاب وبيوتات سياسية، في مقابل صمود «على قدر الإمكانات» لـ«التيار الوطني الحر» في مدن رئيسية، بينها الحدث (المتن الجنوبي)، والجديدة ـ البوشرية ـ السد (المتن الشمالي)، إلى خيار المواجهة منفردا في جونية، وعدم القدرة على تأليف لائحة قوية في جبيل التي لطالما اشتهرت بأنها «قلعة عونية».

ويبدو حزب «القوات» في طريقه إلى ترجمة شعبيته بلديا، بعد حيازته العدد الأكبر من النواب، قبل سنة من موعد الانتخابات النيابية.

«التوافق بين العائلات خير من معارك انتخابية تتخذ طابع التنافس الحزبي»

النائب أحمد رستم لـ «الأنباء»: لقاءات عون مع القادة العرب خطوة لإخراج لبنان من أزماته

بيروت ـ زينة طبّارة

النائب أحمد رستم

قال عضو كتلة «الاعتدال الوطني» النائب أحمد رستم في حديث إلى «الأنباء»: «ما فعلته حكومة الإصلاح والإنقاذ حتى الساعة من إنجازات وإصلاحات خلال ما انطوى من عمرها القصير، يسجل لها في الصفحات البيضاء من تاريخ لبنان، لاسيما انها تشق طريق العودة إلى الانتظام العام في المؤسسات الدستورية واستعادة الثقتين العربية والدولية بلبنان، وسط جبل من التعقيدات والتراكمات التي أوصلت البلاد إلى الحضيض».

وأضاف: «يسلك العهد الجديد رئاسة وحكومة الطريق الصحيح والصحي والسليم باتجاه التعافي على المستويات كافة، إلا ان حجم الملفات العالقة لاسيما الشائكة منها ذات الطابع الخلافي بين اللبنانيين، وأبرزها حصرية السلاح بيد الدولة يتطلب اجتراح الحلول فيها مقاربتها بحكمة وصبر وترو وصولا إلى طيها بشكل كامل ونهائي، خصوصا ان العهد الميمون بقيادة وتوجيه الرئيس العماد جوزف عون، لا يملك عصا سحرية، انما يملك إرادة وعزيمة مكللتين بدعم محلي وعربي ودولي لإخراج البلاد من النفق».

وتابع: «لقاءات الرئيس جوزف عون وتواصله الدائم مع القادة العرب خاصة الخليجيين منهم، شكلت بحد ذاتها ليس فقط بوابة الخروج من العزلة العربية وعودة لبنان إلى مكانه الطبيعي في الحضن العربي، بل أيضا خطوة إنقاذية متقدمة لإخراج لبنان من أزماته، خصوصا ان دول الخليج العربي تشكل الرئة الصحية والسليمة التي يتنفس منها لبنان اقتصاديا واجتماعيا وسياحيا. وهذا يعني ان لبنان خارج السرب العربي أشبه بطائر مكسور الجناحين، ولا إمكانية لتعافيه إلا بعودته إلى سابق عهده في عمق الحضن العربي لاسيما الشق الخليجي منه».

وعن مشهدية المد والجزر في موضوع حصر السلاح بيد الدولة، قال رستم: «لا شك في ان المؤسسة العسكرية وسائر المؤسسات الأمنية، هي الوحيدة المخولة دستوريا الدفاع عن سيادة لبنان وحماية اللبنانيين، وأن الحكومة تملك وحدها قرار الحرب والسلم وترسم سياسة لبنان الخارجية. إلا ان موضوع سحب السلاح يتطلب مقاربته بحكمة وبصيرة ثاقبة لمنعه من الانزلاق إلى توترات لا مصلحة لأحد بها، فما بالك والرئيس جوزف عون قد أثبت خلال الأشهر الأربعة من وصوله إلى السدة الرئاسية، انه افضل من يدور الزوايا لصالح قيام الدولة، ناهيك عن ان الطائفة الشيعية الكريمة بتوجيه من رئيس مجلس النواب نبيه بري، وبغض النظر عن التصاريح الأخيرة لبعض قياداتها، متجاوبة في موضع سحب السلاح.

وقد أبدت في كثير من المحطات والمواقف مرونة كبيرة في مقاربتها لهذا الملف، على أمل ان تصل المناقشات والمشاورات واللقاءات بخصوصه إلى خواتيم سعيدة قوامها حصرية السلاح بيد الدولة».

وعلى صعيد آخر، وردا على سؤال، قال رستم: «بناء البلد يبدأ من الانتخابات البلدية التي تفرز بنتيجة الاقتراع مجالس مصغرة عن منظومة الدولة. وعلى اللبنانيين بالتالي ان يتحملوا ضمن أجواء ديموقراطية هادئة مسؤولياتهم في اختيار الأفضل والأنزه لتمثيلهم في المجالس البلدية، مع الإشارة إلى ان التوافق ضمن البلدة او القرية الواحدة على مجلس بلدي تتمثل فيه كل العائلات، خير من معارك انتخابية تتخذ طابع التنافس الحزبي والسياسي».

وختم رستم بالقول: «إقرار الاستحقاق البلدي في مواعيده الدستورية دليل إضافي على دخول لبنان بفعل إرادة العهد الجديد في مرحلة جديدة واعدة عنوانها العريض قيام لبنان الدولة والكيان. على أمل ان تتوصل الديبلوماسية اللبنانية في أقرب وقت ممكن برعاية وإشراف رئيس الجمهورية العماد جوزف عون وحكومة الرئيس نواف سلام إلى تحرير الجنوب وتطبيق كل القرارات الدولية ذات الصلة».